

كلمة  
صاحب السمو الملكي  
الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز  
رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

في مؤتمر  
«تراجع عمليات الإصلاح وكيفية إحيائها»  
مبادرة الإصلاح العربي

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية  
18 - 19 إبريل 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أتقدّم بالشكر والامتنان إلى مجموعة مبادرة الإصلاح العربي لتفضّلها بدعوتي إلى حضور هذا اللقاء، وأخصُّ بالشكر الدكتورة بسمة قضماني المديرية التنفيذية للمبادرة وزملاءها في المراكز البحثية المشاركة في هذا المشروع على جهودهم الخيرية وسعيهم الحثيث خلال الفترة القصيرة الماضية من أجل تفعيل هذه المبادرة وإظهارها حقيقة ملموسة في تقديم رؤية للتطور المنشود في العالم العربي تركز على أرضية واقعية مستمدة من أفكار تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع المحلية وتهيئة البلاد العربية لمواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية.

ولا يفوتني هنا أيضاً أن أنوّه بالدور الذي قام به الأستاذ هنري سيجمان من مجلس العلاقات الخارجية لإنشاء المبادرة وما بذله من جهود حثيثة وحماس بالغ من أجل تمكين المبادرة من تقديم أفكار عملية للتحديث مستمدة من واقع البلدان العربية وحاجتها الفعلية دون الركون إلى الأفكار والتصورات الجاهزة المقدّمة من غير أبناء المنطقة ولكن بمساندة من المراكز المثيلة في بلدان صديقة.

إن هذا هو السبب الذي دفعني إلى الترحيب بفكرة هذه المبادرة وتشجيع قيامها منذ البداية، فقد شارك مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية فيها للأسباب الآتية:

أولاً: الإيمان بأهمية الإصلاح نفسه لمواكبة المتغيرات العالمية المعاصرة.

ثانياً: أن الأفكار التطويرية سوف تتبع من المنطقة العربية.

ثالثاً: أن خطوات التحديث ستكون معتمدة على معرفة دقيقة وعميقة تقدّر حاجات دول المنطقة وتحقق تطّعات شعوبها.

رابعاً: أن الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في هذا المجال ستكون رافداً ومعيناً في تلمّس الكيفية التي يمكن من خلالها تنفيذ برامجنا التنموية.

وأخيراً: أن التعامل مع هذه الأفكار يتطلب وجود مؤسسة علمية مستقلة تسهم في تقويم ما يجري من تطورات في كل الدول العربية وتقديم النقد البناء للارتقاء بهذا الموضوع إلى الموضوعية وترك المهاترات المبنية على أغراض عدائية أو سلبية.

وعليه، أتمنى أن تأخذ جهود المبادرة هذه العناصر في الحسبان، كما أمل أن يُكُلّل هذا اللقاء بالنجاح، وأن نتمكن من تحديد المعوّقات الحقيقية لمسيرة التنمية في بلداننا العربية، وأن يصدر عنه ما يسهم في تقديم الحلول الناجحة لتجاوزها.

لا بد أنكم لاحظتم قلة استعمالنا لكلمة إصلاح فيما ذكرته حتى الآن، وهناك سبباً لذلك ألا وهو أنه لا بد وقبل الحديث عن موضوعنا أن أحدّد مفهوم الإصلاح لديّ، وأن نضع تعريفاً معجمياً لما يقصد بكلمة إصلاح قبل تداولها؛ إذ حينما نتحدث عن

الإصلاح أو نقرأ في أدبياته الحديثة نجد أن المفهوم يحمل ويحتل مضامين متعددة تنبثق من ثقافة الخائضين في شأنه، وتدفع إليه خصوصيات مجتمعاتهم، كما أن المتصدّين للإصلاح في منطقة بعينها يختلفون في مراميهم كلٌّ حسب رؤياه؛ والإصلاح في العربية مشتق من صلح «والصلاح ضد الفساد، وأصلحه ضد أفسده، وقد أصلح الشيء بعد فساده: أقامه.

ومن ثم فإن مصطلح الإصلاح يعني التغيير إلى الأفضل والقضاء على الفساد والعناية بالشيء وإصلاح اعوجاجه. وعليه، فحينما أتحدث عن مفهوم الإصلاح، وهو مفهوم نسبي، أعني به تغيير ممارسات شاذة أو سيئة أو فاسدة تعيق تقدم الدول والمجتمعات نحو الأفضل في كل المجالات، وأعني به أيضاً تطوير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديثها بما يحقق الاستقرار والأمن ويستجيب لتطلعات الشعوب. ولا أعني التخلي عن القيم أو نبذ الهوية أو التكرار للعقيدة أو الانسلاخ عن الذات لأن قيمنا وهويتنا وعقيدتنا وذاتنا هي ما يجعل منا نحن وما يفرقنا عن غيرنا من بني البشر بقيمهم وهويتهم وعقيدتهم وذاتهم.

لقد تحولت دعوة إصلاح الواقع العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م إلى مادة رئيسة لأجهزة الإعلام العربي والدولي، فكثرت الحديث عنها، وغدت موضوعاً لندوات وملتقيات ومحاضرات، وشعاراً لأحزاب وتنظيمات وجماعات وأفراد على امتداد العالم العربي، وهدفاً لإعلانات ومبادرات إقليمية ودولية. كما أصبحت مادة رئيسة لقرارات سياسية صدرت عن أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، فكانت محوراً أساسياً لقرارات القمم العربية ابتداءً من قمة 2001م وانتهاءً بقمة 2007م التي تميّزت بقرارات تصبُّ في قضايا تخصُّ إصلاح الذات العربية، وعلى رأسها التعليم.

كل هذا كان يشير إلى ترسُّخ قناعة جماعية في العالم العربي محورها أن الإصلاح مطلب ملحٌ وغاية أساسية لمواكبة الظروف الدولية الراهنة والمستقبلية.

من هذا المنطلق فإن الاهتمام لدينا بما تؤديه مبادرة الإصلاح العربي والاحتفاء بها مردُّه الشعور بعدم واقعية كثير من هذه الدعوات والمبادرات والمشاريع التي لم تُراعِ واقع دولنا ومجتمعاتنا، وجاءت صداماً لمشاريع خارجية شخّصت حالنا وقدمت لنا علاجاً من وحي أفكار أصحاب تلك المشاريع الذين تناسوا أنهم لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا عبر قرون وعقود من التنمية والتحديث.

لذا فحين نتحدث عن إخفاقات أو نكسات أصابت العمليات الإصلاحية كما يشير موضوع هذا اللقاء فيجب أن يكون واضحاً أن ما أخفق هو المشاريع التي كانت مبنية على تصوّرات بعيدة عن واقع المنطقة، وأبرزُ مثالٍ على ذلك البرنامجُ الإصلاحيُّ الذي فُرض على العراق بعد غزوه عام 2003م متجاهلاً تاريخه الطويل وطبيعته وتركيبته السكانية رغبةً في الباسه حلة فصلت له في واشنطن وفي الانتقال به بين عشية وضحاها إلى مجتمع مغاير يُتخذ نموذجاً لعالم عربي جديد، فكان نصيبه الإخفاق؛ لأن القفز على الواقع يقود إلى كوارث، ولأن الإصلاح الحقيقي هو الذي ينبع من الذات ويستجيب للتحديات الوطنية الحقيقية ويتم بأيدي أبناء الأمة.

لقد أصاب ما حدث في العراق هذا النوع من الدعوات الإصلاحية في مقتل، ليس فقط

لأنها لم تحقق أهدافها، بل لأنها أدت إلى عكس المأمول منها؛ فالديمقراطية أصبحت طائفية بغيضة، وحكم الأغلبية صار تسلطاً على الأقلية، والعدل تحول إلى ظلم، وحكم القانون أصبح حكماً للمليشيات، وحقوق الإنسان أصبحت موتاً له. لذلك ينبغي ألا نتعجب من ردود الأفعال السلبية تجاه مثل هذه الدعوات رسمياً وشعبياً.

إن موضوع العراق ليس السبب الوحيد في رفض هذه الدعوات الإصلاحية الخارجية؛ فازدواجية المعايير التي يطبقها أصحاب هذه الدعوات في تعاملهم مع نتائج إجراء الإصلاحات المطلوبة أفقد هذه الدعوات مصداقيتها، وأثار الشكوك حول أهدافها. وهنا لا يمكن تجاهل التجربة في فلسطين؛ إذ تسبب فوز حماس في الانتخابات العامة الفلسطينية الماضية عبر انتخابات حرة نزيهة شهد لها أصحاب دعوات الإصلاح أنفسهم إلى وضع دعواتهم على المحك، فبدلاً من تعاملهم مع النتيجة بوصفها ثمناً يجب دفعه في سبيل المبادئ التي ينادون بها تم إعلان مقاطعة الحكومة الفلسطينية والتسبب في أضرار بالغة وقعت على الشعب الفلسطيني.

كما أن من أسباب انتكاسة هذه الدعوات الإصلاحية ارتباطها بشكل أو بآخر بالحرب على الإرهاب، وهي حرب وجّهت كل سهامها إلى العالمين العربي والإسلامي، وجاءت في ظل تهديدات لدول عربية وإسلامية كثيرة؛ مما دفع المنطقة - حكومات وشعوباً - إلى التساؤل عن كيفية التوفيق بين التهديد والوعيد والقيام بالإصلاح في ظلّ التحديّات التي فرضتها هذه الحرب، وتناست هذه الدعوات أن هناك انتهاكات سياسية وعسكرية واستعمارية كانت هي السبب الأساسي في تردّي الأوضاع في عالمنا العربي، وهي المحقّز للتطرف والغلو وسلب لبّ بعض شبابنا للبحث عن مخلص، ولو كان هذا المخلص مستبداً ومتسلطاً.

وفي السياق ذاته حملت بعض الدعوات الإصلاحية المرتبطة بالحرب على الإرهاب ما فهم منه أن المطلوب في النهاية تغيير ذواتنا وأفكارنا ومعتقداتنا وإنكار تاريخنا وثقافتنا، وهو ما يتعارض مع البناء التاريخي لأمة تعتزّ بذاتها وتاريخها ودينها وثقافتها؛ فلم تعد القضية تتعلق بإصلاح العيوب وتجاوز المشكلات، بل تحولت إلى دعوة لإلغاء الهوية العربية وسلب مكوناتها؛ مما أدى إلى مقاومتها ومناوأة الداعين إليها في الدول العربية، وهو ما يعني اتخاذ مواقف سلبية منها في كثير من المجتمعات العربية.

أيها الحضور الكرام:

يتبين لنا مما سبق أن تراجع التأييد للعمليات الإصلاحية هو في الحقيقة موجّه ضد الدعوات الإصلاحية الآتية من الخارج؛ لأنها تعبّر عن ضغوط خارجية تهدف إلى دفع الحكومات لاتخاذ إجراءات لا تتفق مع الرؤية المحلية النابعة من المجتمعات العربية نفسها. لذا ينبغي علينا ألا نفسر خفوت وهج الدعوات الخارجية للإصلاح وتراجع مشاريعها بأنه تراجع للعمليات التطويرية في البلاد العربية، بل ينبغي أن يكون ذلك محقّزاً لإطلاق مشاريعنا الذاتية للتنمية بوصفها ضرورةً وحاجةً ومطلباً يتحقق من خلالها الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي اللازم لتقدّم بلداننا ومجتمعاتنا في كل شؤون الحياة، وهو ما يشكّل تحدياً لحكومات

الدول العربية وشعوبها الساعية إلى تحقيق هذا التقدم الذي يوقّر المشاركة والعدالة والمساواة.

لو أن هذه الدعوات من الخارج أتت إلينا بدوافع صادقة وأهداف نقية لما رفضت؛ بل كنا سنشكر من أهدي إلينا عيوبنا وسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقتنا الحيوية. لكن متطلبات هذا الاستقرار الضروري للإصلاح في البلدان العربية هي مرتبطة بتحقيق السلام في منطقتنا الذي لن يتحقق دون تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وحلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يحقق طموحات الشعب الفلسطيني وآماله. وهذا ما نأمل من أصحاب المشاريع الإصلاحية الخارجية أن يأخذه في الحسبان، ويعملوا من أجله؛ فتجاهله لن يصنع الاستقرار الضروري للإصلاح.

الحضور الكرام:

إنني لست في وضع يتيح لي الحديث عن مدى تقدّم العمليات التنموية في الدول العربية أو تراجعها؛ إنني لست مطلعاً بما يكفي على التحولات الجارية فيها، لكنني سأتطرق إلى الحالة في المملكة العربية السعودية التي أعرفها أكثر من غيرها. فالمملكة لم تكن في يوم من الأيام بعيدة عن موضوع الإصلاح، بل هو لبُّ تكوينها؛ لأن الدعوة الدينية التي تقوم على أساسها تُعرف بـ «الدعوة الإصلاحية». ومفهوم الإصلاح ليس اختراعاً جديداً في الفكر السياسي العربي الإسلامي، بل هو مفهوم قديم وارد في القرآن؛ إذ يقول الله - عز وجل - على لسان أحد أنبيائه: {إن أريد إلا الإصلاح ما سنطع}. كما أن الدعوة إلى الإصلاح بدأت في العهود الإسلامية الأولى.

لذا لا يمكن النظر إلى الإصلاح في المملكة بمعزل عن التطورات التي وقعت فيها خلال العقود الماضية. والنظرة الموضوعية لسياق التطور التاريخي للمملكة هي التي تسمح بتقويم مدى التقدم في العملية الإصلاحية في المملكة أو تراجعها إذا ما عدت عملية تراكمية وليست وقتية مرتبطة بظروف خارجية.

لقد كان الإصلاح في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها يرتبط بعملية التحديث التي انتهجتها الدولة خياراً وحيداً للانتقال بالمجتمع من طور تاريخي كانت تعيشه الجزيرة العربية سماته التخلف والامية والتشردم المجتمعي والمناطقية وغياب السلطة المركزية إلى تحديث مؤسساتي جديد تقوده دولة مركزية.

كان التحدي الأول لهذه الدولة بعد اكتمال تأسيسها ووحدتها هو تحقيق الأمن والاستقرار في ربوعها، وفي الوقت نفسه الولوج إلى عصر التحديث مع الحفاظ على الأسس الدينية التي قامت عليها. ولم يكن هذا الخيار وفق هذه المعادلة سهلاً؛ إذ كانت كل عملية تحديثية رئيسة أو حتى ثانوية تُواجه بالمعارضة من بعض القوى الاجتماعية، وكانت الدولة تُضطر إلى الدخول في مواجهة مع هذه القوى؛ فقبول حدود الدولة وإقامة علاقات خارجية وحتى قبول إدخال بعض الوسائل الحديثة كوسائل الاتصال تطلبت مواجهات سياسية وعسكرية مع هذه القوى. وواجه تعليم المرأة المقاومة نفسها. وعليه، فقد اختارت الدولة طريق التطور التدريجي المبني على معطيات واقعية تساعد على تسهيل التحولات الاجتماعية الداخلية لكيلا يتعرّض النسيج الاجتماعي للخطر.

لقد كانت البداية تركز على بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية، ومن ثمّ الانتقال إلى مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والإدارية التي ازدادت وتيرتها بعد اكتشاف النفط وتوفّر الموارد المالية الضرورية لاستمرار عمليات التنمية.

ولا يمكنني في هذا المقام أن أستعرض ما تم خلال عقود التنمية، والتحويلات التي أحدثتها في المجتمع على جميع الأصعدة، ونتائجها التي تُوجت سياسياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي عند وضع النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق التي تتكون منها المملكة وتأسيس مجلس الشورى؛ لكنني سأحدث عما تم إجراؤه من إجراءات خلال الفترة القصيرة التي تراكمت مع موجة الدعوات الآتية من الخارج التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأثارت النقاش والجدل حول الموضوع

فالمملكة لم تكن بمنأى عن تلك الموجة من الدعوات، بل كانت في قلب تلك العاصفة التي أثارت جدلاً ونقاشاً حول أوضاع المملكة الداخلية والخارجية محلياً ودولياً. واحتلّ موضوع التطور مكانة بارزة في النقاش الوطني الذي ساد كل فئات المجتمع، وكان يتم بشفافية غير مسبوقة، خصوصاً وأن المملكة نفسها تعرضت للإرهاب ودخلت في حرب معه.

ولم تكن الدولة غائبة عن هذا النقاش الوطني وتفاعلاته والأهداف التي يرمي إليها، بل خاضت في كل مناحيه من النظام السياسي إلى الخيارات الاجتماعية، فقامت بخطوات رئيسية رأت أنها ضرورية في مسيرة التنمية المتواصلة، فأُسست مركز الملك عبدالعزيز التاريخي للحوار الوطني ليتم من خلاله بلورة الآراء التي تطرحها الفئات الاجتماعية المختلفة، وتمت بعض التعديلات في نظام مجلس الشورى؛ مثل زيادة عدد أعضائه بما يسمح بتمثيله قطاعات واسعة من النخبة والمجتمع، وبما يسمح لأعضاء المجلس بتقديم مشاريع أنظمة. كما تأسست منظمتان لحقوق الإنسان؛ إحداهما أهلية، والأخرى رسمية، للتعامل مع القضايا المتعلقة بهذا الشأن. وفُعّلت المجالس البلدية على أن يتم اختيار نصف أعضائها بالانتخاب، وقد جرت هذه الانتخابات بكل شفافية. ووضعت أنظمة لتفعيل دور المرأة في المجتمع. ويجري حالياً في المجلس تفعيل إصدار نظام للمجتمع المدني. ولم تتوقف العملية التحديثية عند ذلك الحد؛ فقد صدر خلال الشهور الثلاثة الماضية نظامان رئيسان: الأول هو «نظام هيئة البيعة» لتنظيم عملية توارث الحكم في العائلة الحاكمة، والثاني وضع استراتيجية وطنية لتحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع صورته ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد، وتتضمن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقاً للأنظمة.

الحضور الكرام:

لا يعني ما تحدّثتُ به إليكم أن المملكة قد حقّقت كل ما ترجوه لتحقيق التنمية والتطوير والتحديث، ولكن أردتُ التأكيد على أن مسيرة التنمية مستمرة ولم تتراجع، وكلّي تفاؤل بالمستقبل الذي سيشهد اكتمال هذه التطويرات المطلوبة التي ستوفر الاستقرار للدولة والرفاهية للمجتمع وتمكّن الجميع من المشاركة في تحقيق الأهداف

الوطنية لمواجهة تحديات الحاضر وصَوْن المكتسبات مستقبلاً، ليس في المملكة  
فحسب بل في كل بلادنا العربية.  
وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى لفعاليات لقائكم النجاح، وأشكركم على حسن  
الاستماع.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..